الأمم المتحدة

A/62/L.35

الجمعية العامة

Distr.: Limited
12 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٠ من جدول الأعمال

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وإريتريا، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، وبربادوس، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، والرأس الأخضر، وزمبابوي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، والسنغال، والسودان، وسورينام، وشيلي، وغابون، وغامبيا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفيجي، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو، وكولومبيا، وكينيا، وليسوتو، والمكسيك، وملاوي، وموريشيوس، وناميبيا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٤٨/٥٥ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و ١٢/٥٧ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد،

131207 131207 07-64082 (A)

وإذ تقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان هي دعائم منظومة الأمم المتحدة وأسس الأمن الجماعي والرفاه، وأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان هي عناصر مترابطة ويعزز بعضها بعضا،

وإذ تعيد التأكيد أن التنمية هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل، في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا للإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة،

وإذ تقر بأن رفاه الشعوب والتنمية الكاملة لقدراتها يشكلان محور التنمية المستدامة، واقتناعا منها بالضرورة الملحة لتنشيط التعاون الدولي لبلوغ تلك الغاية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تعاظم التفاوت بين الفقراء والأغنياء، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، وإزاء ما يترتب على ذلك التفاوت من آثار سلبية على تعزيز التنمية البشرية في العالم بأسره،

وإذ تقر بالعمل الذي تقوم به بالفعل الدول الأعضاء كافة، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المحافل والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية، وبالتقدم المحرز من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تقر أيضا بأن تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، قد حاد الآن عن مساره في كثير من البلدان، وإذ تشدد على أنه إذا كان لهذه الأهداف أن تتحقق، فلا بد من توخي الحزم في تنفيذ جميع الالتزامات الإنمائية دونما تأخير،

١ - **تؤكد** على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء واسع النطاق من أجل العمل ضمن إطار شامل متكامل لتحقيق أهداف التنمية والقضاء على الفقر، تشترك فيه جميع الجهات الفاعلة، أي الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، بما فيها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛

٢ - **تلاحظ مع الاهتمام** الاقتراح المتعلق بإقامة نظام إنساني عالمي جديد؛

٣ - **تسلم** بأن تسارع وتيرة العولمة وتزايد الاعتماد المتبادل زادا من أهمية التعاون الدولي وتعدد الأطراف في مواجهة التحديات العالمية وإيجاد حلول للمشاكل المشتركة، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن تباين تأثير العولمة في التنمية والرفاه البشري؛

٤ - **تشدد** على ضرورة تهيئة ظروف وطنية ودولية تفضي إلى تعزيز الرفاه البشري والاستغلال الكامل للقدرات البشرية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، على وضع

واعتماد استراتيجيات وطنية لتنفيذ أولوياتها الإنمائية الوطنية وكذلك الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **تعيد تأكيد** الالتزام بالسياسات السليمة والحكم الرشيد على جميع المستويات وسيادة القانون، وتعبئة الموارد المحلية، واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وكفالة الاستثمار طويل الأجل في رأس المال البشري والهياكل الأساسية، وتعزيز التجارة الدولية بوصفها محركا للنمو الاقتصادي والتنمية، وتعزيز التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي لأغراض إنمائية، والتمويل المستدام للديون وتخفيف عبء الدين الخارجي، وتعزيز التماسك والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛

٦ - **تسلّم** بأن اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها تشكل مصدر قلق لجميع البلدان بصرف النظر عن مستوى التنمية الذي بلغته، وبأنها تمثل تحديا متفاقما له آثار مضاعفة على تحقيق الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والستين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يُضمّن ذلك التقرير تقييما للآثار التي تترتب على تفاقم اللامساواة في التنمية والسلام والاستقرار والتعاون الاقتصادي الدولي؛

٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول أعمال دورتها الخامسة والستين بندا عنوانه ”دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد“.